

فلا نه لو طر الوجود المساوي للعدم بصفة بغير فاعل كان الوجود
مساويا وانما لو تناقض فتعني ان يكون طرفا به لفاعله احتياج
اختصاصه وانما لم يحتمل عدم السابق الى الفاعل لانه ليس بمحتاج
اما لعدم الفاعل في الازل فليس يمكن الا مكان الخاص حتى
يحتاج الى فاعل وان كان ممكنا لانه لم يطر بعد ان لم يكن
ولهذا اقتصرنا عن العدم وان كان مساويا للوجود في هذا
القول بقولنا المساوي الظاهري ابي مخلوق العدم السابق فان
وان كان مساويا فليس بظاهري ابي محدود بعد ان لم يكن فلا
يحتاج الى فاعل وهذا بناء على ان سبب الاحتياج الى الفاعل
الا مكان مع الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او الحدوث
فقط وانما قلنا سبب الاحتياج الى فاعل الامكان فقط بناء
عليه ان يحتاج العدم السابق في استمراره وفي الازل الى الفاعل
ولا يلزم من احتياجه اليه ان يكون موجودا بل يرجع انه قادر
على ازالته اذ لو نشأ ان يفعل في مكانه الوجود ليعمل وقد سلم
في هذه العقيدة من الاقوال الاربعة في سبب الاحتياج الى
الفاعل ما يحتمل القولين الاولين وهما كون الحدوث لا بد
وان ينضم الى الامكان اما على انه شرط او جز فقولنا المساوي
اشارة الى الامكان وقولنا الظاهري اشارة الى الحدوث وهذا
كله على القول الاول وهو ان الوجود والعدم بالنسبة الى الوجود
سواء ما على الثاني فظهر في احتياج الوجود الى الفاعل
لا يعقل ان يطر من الوجود المرجح ويترى العدم الرجح
فاعل والا كان الرجح في نفسه وانما في نفسه وهو تناقض
لا يعقل فاذا استبان استخالات طرفي المساوي بلا فاعل

طو

الشيء حدوثه الى موجود على تقدير وجوده العلة بذكر ضروري
او نظري فيه خلاف والحق انه نظري الا انه بنظر قريب ولا
يقع اليه كبر شامل ولذلك ادركه مطلق الميزان من الصيان ولقوله
جدا توهم الظاهر انه ضروري واما ما زاد من انه في طابع البهائم فلا
يخفى فسادها وما ذكره من فرع البهيمية من صوت الحنسة فليس
لاذكريها ان الحادثة لا بد له من محدث بل لا ذكريها ان خيال نشأ عن
الزها من مقارنته ذلك الصوت لا كما لما ذكرنا لها باختصاصه واليات
فانما الازهار الفكرية والاستدلال بالمقدمات العقلية للامانات
البهيمية من اعجاب ما سمع والده تغليه علمه ووه المذيق فليس
بما الدليل على وجوب قدمه حل وعجز
ووجوب بقائه ترجح ان يكون محدث العالم قد يما لا دلالة
لوجوده والا لا تنظر الى محدث ويلزم التسلسل فيؤدي الى فراغ
مالا نهاية له او الدور فيؤدي الى تقدم الشيء على نفسه وكلها
مستحيل لا يعقل ويلزم ان يكون واجب البقاء لا اخرية للوجود
اذ لو قيل ان ملكة العدم كان وجوده وهذا الوجود قد فرض انه
يقدر العدم فيكون جائزا اذا كان ما يصح فيه الوجود والعدم
والجائز يستحيل ان يقع بلا سبب فيحتاج اذن هذا الوجود الجائز
الى سبب فيكون محدثا وقد قام البرهان على وجوب قدمه فاذا
فرض عدم وجوب البقاء ما قام البرهان على وجوب قدمه تناقض
لا يعقل فثبت ان اقام البرهان في هذا الباب على وجوب صفتين
له جد وعز وهما القدم والباقا فلا بد من بيان معناهما اولاه في
صحة تغليه ثم بعد ذلك بتمام البرهان على وجوب صفتين له حل وعز

جائز